المستحيلة في حقه تعالى فهو ليس واحدا بالمعنى الاول اذ
لا جنس له حتى يتحد مع غيره فيه ولا بالمعنى الثاني اذ
لا نوع له حتى يتحد مع غيره فيه ولا بالمعنى الثالث اذ ليس له
مشخصات تركب منها بعينه خارجا هذا ان اريد بالمشخص
ما تركب من مشخصات معينة له فان اريد به ما تعين في الخارج
صح ذلك اذ لا ضرر في اطلاقه عليه تعالى بهذا المعنى
لكن في مقام التعليم فقط لا في غيره لايهامه المعنى الاول
الذي لا يليق به تعالى قوله عبارة عن نفي الخ اخذ
اشار بذلك الى ان مراد المصنف بقوله لا ثاني له عدم الكثرة
كما مر قوله يستلزم ان تكون جسما الخ اما استلزام
الثاني فظاهر واما استلزام الاول فلا لانه لا يلزم من نفي
الكثرة اي التعدد وان لا تكون جسما يقبل الانقسام لان
الشمس ليست متكثرة اي متعددة مع انها جسم يقبل الانقسام
فنفي الكثرة في الذات لا يستلزم نفي الجسمية ونقدم الجواب
عن ذلك بانه لو كان جسما مركبا من اجزا لكانت تلك الاجزا
متماثلة فان قام وصف الالوهية ببعضها لزم الترجيح
بلا مرجح او بكلها لزم تعدد الالهة فقدم التعدد من كونه
جسما على بعض التقادير فيلزم من نفي الكثرة اي التعدد
نفي الجسمية يقبل الانقسام صفة كاشفة لان الجسم
هو ما يقبل الانقسام بخلاف الجوهر الفرد فانه لا يقبله
وكل منهما يسمى جرما والمولى تبارك وتعالى ليس جسما
ولا جوهرا فردا بل مجرد عنهما وقد شاركته الملائكة في التجرد
عنهما بنا على قول الحكما وكذلك الارواح لكن كل من الملائكة
والارواح حادث وهو تعالى قديم واعلم ان كونه جسما
يقبل الانقسام هو المسمى بالكم المتصل في الذات بمعنى انه

يتحقق

عبارة عن نفي الكثرة في الذات والصفات والافعال فنفي الكثرة في الذات بان لا يكون جسما يقبل الانقسام ويستلزم نفي نظير له في الالوهية

يتحقق به الكم المتصل الذي هو المقدار اي مقدار الجسم وهو عرض
قائم به ووجود النظير في الالوهية هو المسمى بالكم المنفصل
في الذات بمعنى ان العدد الحاصل بوجود النظير يسمى كما
منفصلا اذ الكم المنفصل هو العدد الحاصل ويصدق بالاثنين
فما زاد والمراد بنفي الكم المتصل نفي ما حصل به الكم وهو الثاني
مثلا لا نفي الكم نفسه لشموله ذات الحق تعالى ووجود
النظير في الصفات هو المسمى بالكم المتصل فيها اي يتحقق
بوجوده الكم المنفصل نظير ما مر وتعدد الصفات له تعالى
كان يكون له قدرتان هو المسمى بالكم المتصل فيها قال
بعضهم الصفة لا يعرض لها الكم المتصل اي لما علم من ان
المراد به المقدار لمداره على ذي متعدد الاجزا متصل بعضها
ببعض كالجسم كما ان مدار الكم المنفصل على افراد منفصل
بعضها عن بعض كالنظير في الالوهية وقد عرفت من التقرير
السابق ان القوم ارتكبوا التسامح فيما سموه كما متصلا
او كما منفصلا والداعي لهم الى ارتكاب ملايمته لقولهم
نفي الكم المتصل والكم المنفصل اذ المنفي انما هو الامور المذكوره
لكونه جسما ووجود النظير وهكذا لا المقدار ولا العدد
المسميات بذلك حقيقة قال يس واعلم ان قوة
كلام المصنف في كتبه تقتضي ان وحدة الافعال لا يعرض
لها الاتصال ولا الانفصال لسكوته عن ذلك انتهى
وقد علمت فيما مر عروض الاتصال والانفصال في ذلك
كما قرره شيخنا وهو وان كان لم يصرح به لكن لا مانع منه
قوله ونفي الكثرة في الصفات اي اقتصر على نفي الكم
المتصل فيها لانه المستفاد من ظاهر كلام المصنف دون المنفصل
لما مر من انه لا يصدق عند تعدد الصفات اذ هناك ثانيه

ونفي الكثرة في الصفات